تخفيض الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة بإستخدام بعض أدوات الهندسة المالية– جمهورية العراق إنموذجاً

Reducing Government Expens in the Public budget using some financial engineering tools - The Republic of Iraq As a Model

ا.مشارك.د.محمد الناير محمد النور
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
dr.elnair67@gmail.com

ا.م.د. زهير أحمد علي أحمد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
Zuhairahmed2006@gmail.com

ماجد كاظم ملامي
وزارة المالية العراقية/ الدائرة الاقتصادية
leoleo225533@gmail.com

Abstract:

government spending in the state's public budget . The research community was the Ir

The research aims to reduce government expenditures in the state's public budget, identify financial engineering tools in how to reduce expenditures, and demonstrate the impact of these tools in reducing aqi Ministry of Finance by relying on the actual financial data of the research sample, which is The Accounting Department for the period from 2016 to 2021, in addition to other data that strengthened the practical aspect, was obtained from the Ministry of Commerce, the two general companies for food trade and grain trade. The inductive approach and analytical description were followed, and the methods, ideas, and tools of financial engineering were used in order to find solutions to the financial problems of government financial institutions. Represented by reducing expenditures, both current and investment, in the state's general budget. The research concluded that the use of financial engineering methods, ideas, and tools contributes to finding solutions to financial problems, which are represented by reducing budget expenditures and managing its risks well. The use of financial engineering applications, such as hedging against an increase in commodity prices, During (options contracts / American option) it contributed to reducing the prices of imported basic commodities, which in turn is reflected in the provision of larger quantities of these commodities, and that the total public expenditures in the budget are constantly rising and are directed towards operational expenditures at the expense of investment expenditures.

Keywords: public budget, reducing expenditures, financial engineering.

المستخلص

يهدف البحث الى تخفيض الانفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة , والتعرف على أدوات الهندسة المالية في كيفية تخفيض الانفاق , وبيان أثر هذه الأدوات في تخفيض الانفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة , وكان مجتمع البحث وزارة المالية العراقية من خلال الإعتماد على البيانات المالية الفعلية لعينة البحث وهي دائرة المحاسبة للمدة من 2016 لغاية 2021, فضلاً عن بيانات آخرى عززت الجانب العملي تم الحصول عليها من وزارة التجارة الشركتين العامتين لتجارة المواد الغذائية وتجارة الحبوب , وقد تم إتباع المنهج الإستقرائي والوصف التحليلي وإستخدام أساليب وأفكار وأدوات الهندسة المالية وذلك لإيجاد حلول للمشاكل المالية للمؤسسات المالية الحكومية متمثلة بتخفيض النفقات بشقيها الجاري والاستثماري في الموازنة العامة للدولة , وتوصل البحث إلى أن إستخدام أساليب وأفكار وأدوات الهندسة المالية يسهم في إيجاد حلول للمشكلات المالية والتي تتمثل في خفض إنفاق الموازنة وإدارة مخاطرها بشكل جيد, أن إستخدام تطبيقات الهندسة المالية كالتحوط من زيادة أسعار السلع الأساسية من خلال (عقود الخيارات /الخيار الأمريكي) أسهم في تخفيض أسعار السلع الاساسية المستوردة , والذي ينعكس بدوره على توفير كميات أكبر من هذه السلع , وأن أجمالي النفقات العامة في الموازنة هي بإرتفاع مستمر وموجه نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الأنفاق الإستثماري .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة, تخفيض الأنفاق , الهندسة المالية.

المقدمـــة:

تعد الموازنة العامة وسيلة من الوسائل الفعالة في تنفيذ السياسة المالية والتي تستخدمها معظم دول العالم لمعرفة وضعها المالي ، كما تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في موازنتها بغية معالجة مشكلة التوسع الإرتجالي الكبير في الإنفاق الحكومي والذي أدى الى حدوث إختلالات كبيرة في الموازنة العامة وصولاً الى حدوث العجز فيها ، ونوع الموازنة المستخدمة في العراق موازنة بنود ذات تخصيصات محددة , قد حظيت مسألة خفض الإنفاق تحديداً باهتمام واسع باعتبارها قضية أساسية ومهمة تُمكن الدولة من خفض وترشيد الإنفاق في الموازنة العامة , وتأتي هذه الأهمية من خلال إيجاد حلول بإستخدام أساليب وأدوات الهندسة المالية للمشاكل المالية ومواجهة مخاطر التوسع بالإنفاق وقلة مصادر التمويل في الموازنة وإدارتها بالشكل الذي يحقق أهدافها المرجوة , وهذا البحث يمثل محاولة لبيان تطبيق أساليب الهندسة المالية على النظام الحكومي في العراق وإيجاد إبتكارات تخفض الإنفاق وتحقق عوائد تسمح للقطاع الحكومي بالبقاء والاستمرارية ومواجهة المشاكل المالية من خلال أدوات الهندسة المالية , والذي يسهم في تحقيق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتخفيض العجز الحكومي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الإستقرار المالي وتحفيز زيادة النمو الاقتصادي مما يساعد على تنفيذ المشاريع الحكومية وتحقيق الأهداف المخطط لها للوصول الى التنمية الاقتصادية الشاملة , ويكون هذا نهج في استراتيجيتها لتجنب الهدر والإسراف والحد من الإنفاق من خلال تنفيذ استراتيجيات جديدة منها التحوط من الزيادة في أسعار السلع الاساسية المستوردة وعقود المبادلة من خلال تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار, وتوجيه المبالغ المخفضة للمشاريع الاستثمارية الى القطاعات ذات النفع العام والمردود المادي على الخزينة العامة للدولة .

أولاً: الإطار المنهجي

1-مشكلة البحث : إن إعتماد الدولة على موازنة البنود (الموازنة التقليدية) أدى إلى عشوائية الإنفاق بسبب التوسع الكبير في الإنفاق غير المدروس، مما أدى إلى إرهاق موازنة الدولة والذي إنعكس سلباً على أداء الحكومة من خلال تعثر معظم مشاريع التنمية في العراق وتأسيساً لما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث كالاتي:

أ- ماهو أثر أدوات الهندسة المالية في تخفض الانفاق الحكومي ؟

ب- ماهو أثر أدوات الهندسة المالية على الموازنة العامة للدولة ؟

2- أهداف البحث

تتمثل في الآتي:

أ- بيان أثر أدوات الهندسة المالية في تخفيض الانفاق الحكومي.

ب- بيان أثر أدوات الهندسة المالية على الموازنة العامة للدولة.

3-أهمية البحث: أكتسب البحث أهميته من خلال محاولة تخفض الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة والذي اخذ أهتماماً كبيراً من قبل الحكومات وكتاب المالية العامة في الآونة الأخيرة باعتبارها قضية أساسية ومهمة تُمكن الدولة من خفض وترشيد الإنفاق في الموازنة , كذلك تأتي هذه الأهمية من خلال إيجاد حلول بإستخدام أساليب وأدوات الهندسة المالية لمواجهة مخاطر التوسع بالإنفاق وقلة مصادر التمويل في الموازنة وإدارتها بالشكل الذي يحقق الاهداف المخطط لها .

4- فرضيات البحث: يستند البحث إلى الفرضيات التالية :

أ-أن أدوات الهندسة المالية تسهم في تخفيض الإنفاق الحكومي .

ب- أن أدوات الهندسة المالية تسهم في ترشيد الانفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة .

5- حدود البحث : جمهورية العراق , مجتمع الدراسة وزارة المالية والعينة دائرة المحاسبة , ووزارة التجارة والعينة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب للمدة من 2016-2021.

ثانياً: الدراسات السابقة

1-دراسة (بدري, ياسر محمد طه/2019)

بعنوان " أثر تطبيق موازنة البرامج على تقويم وتطوير الأداء المالي بأجهزة الدولة "

هدفت الدراسة إلى توضيح دور موازنة البنود والإعتمادات في زيادة الهدر والإسراف والتبذير في الوحدات الحكومية , والتعرف على مدى إمكانية تطبيق موازنة البرامج في وزارة الداخلية السودانية وتأثير ذلك على رفع الإنتاجية الخدمية وترشيد الإنفاق العام ، والحد من هدر الموارد العامة ، حيث أعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع إستمارة إستبانة واستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS ، وتوصلت الدراسة على أن معلومات موازنة البرامج والأداء تساعد متخذي القرارات في سرعة الإستجابة لإتخاذ القرار بكفاءة في المدة الزمنية المطلوبة.

2-دراسة (عبد القادر, الحسين و جميلة, الجوزي/2017)

بعنوان," حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية"

هدفت الدراسة إلى معالجة مخاطر تقلبات الأسعار، وإتخاذ أسلوب التحوط كجزء من الإستراتيجية التي تستخدمها منشآت الأعمال والمتعاملين في السوق المالي لإدارة مخاطر السوق, وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والوصف التحليلي للمدة من (2009-2013) , وتوصلت الدراسة الى أن هناك تعدد في أدوات الهندسة المالية في عملية التحوط ضد تقلبات الأسعار في الأجل القصير، وتشمل بشكل أساسي العقود الآجلة والمستقبليات والخيارات والمبادلات .

3-دراسة (Kuba, A. K. M., Al-Mahdi, M. A., & Al-attar, H. A. (2022)

" THE IMPACT OF FINANCIAL ENGINEERING INNOVATIONS AND THEIR ROLE IN REDUCING THE FINANCIAL DISTRESS OF INDUSTRIAL COMPANIES".

بعنوان"تأثير ابتكارات الهندسة المالية ودورها في تقليل الضيق المالي للشركات الصناعية"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير العلاقة بين مؤشرات ابتكارات الهندسة المالية في الحد من الضيق المالي وتحسين الأداء لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الأسهم العراقية للمدة من 2019 لغاية2021 ، وتوصل الباحثون إلى أن اللجوء الى مؤشرات الهندسة المالية يؤدي إلى انخفاض في حدوث تعثر مالي ، أن التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية قبل حدوثه بمثابة إنذار مبكر للمخاطر المستقبلية .

ثالثاً: الإطار النظري

1-الموازنة العامة

أ- **مفهوم الموازنة** : الموازنة العامة تأتي أهميتها خصوصاً في اقتصاديات الدول النامية ، كونها تُعد إحدى أدوات السياسة المالية وتزداد هذه الأهمية مع اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واستخدامها كأداة لضبط توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع , وعرفها القانون الفرنسي بأنها "الصياغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها، ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية المالية " , (سليا, 2022 :32) كذلك عرفت بأنها الوثيقة التي تُظهر وحدات الإنفاق العامة كيفية إنفاق الموارد المالية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف العامة المحددة مسبقا .(Shabalala; 2005: 19)

ويرى الباحثون أنه يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها إلتزام موثق بقانون يصدر عن السلطة التشريعية يشتمل مجموعة من البرامج والأنشطة ضمن خطة معبر عنها بأرقام تخمينية للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة سنة واحدة، وهذه

التخمينات تعتمد على أحداث فعلية وقعت سابقاً , لتحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً وصولاً لتنمية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

ب- **مفهوم النفقات العامة:** تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي عن طريقها يتم تعين السياسات الحكومية العامة وما تتضمنه من برامج إقتصادية وسياسية في الدول المتقدمة والنامية للوصول الى النمو الإقتصادي المطلوب, وتعمل الحكومات على إنفاق مبالغ مالية لتحقيق إشباع الحاجات العامةتتضن أهداف إقتصادية وإجتماعية لضبط حالة عدم التوازن عن طريق إعاده توزيع الدخل القومي. (المهايني, 2013 : 9)

2- الهندسة المالية وتصنيفاتها

أ- **مفهوم الهندسة المالية:** ينظر لها على أنها عملية بناء مشتقات وعقود مالية معقدة يتماثل مضمونها لبُنات البناء المستخدمة في تشييد المباني إلا أن تختلف في عناصر البناء, ومن أهم أدوات البناء المستخدمة فيها هي العقود المشتقة ، والتي تؤثر بدورها على العائد والمخاطر، مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر الائتمان(McDonald; 2013: 437). , فهي إبتكار أساليب وأدوات جديدة مشتقة يصحبها الإبداع في التصميم وصياغة حلول لمشاكل التمويل وبأقل كلف . (John; 2014: 14)

ويرى الباحثون أن الهندسة المالية هي عمليات فكرية لإبتكار وتصميم أدوات مالية جديدة يكتنفها الإبداع لتنويع مصادر التمويل , الغرض منها إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات المالية، وإدارة المخاطر بالشكل الذي يؤدي الى تخفيضها أو تجنبها بشكل نهائي عن طريق التنبؤ والقياس والتفسير والتحليل باستخدام الأساليب الكمية والأساليب الرياضية والنمذجة الإحصائية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بأدنى تكلفة وأعلى عائد .

ب- تصنيف أدوات الهندسة المالية : تشمل هذه الأدوات مجموعة كبيرة ومتنوعة وتصنف الأوراق المالية في الأسواق المالية إلى أدوات التقليدية والتي تشمل الأسهم والسندات. (تيطري,2014 :17) , والأدوات المالية المستحدثة أو والمشتقات المالية التي هي عقود مالية تستمد قيمتها وخصائصها من الأصل محل العقد . (يونس,2019: 18) ويطلق عليها عدة مسميات منها (عقود المشتقات المالية أو أدوات الهندسة المالية أو الأدوات المالية المشتقة) وتتضمن مجموعة من العقود التي تختلف حسب طبيعتها, ومخاطرها , وآجال ودرجة تعقيدها (مريم,202: 10).

تنقسم أدوات الهندسة المالية المستحدثة الى أربعة أنواع وهي(عقود الخيارات والعقود الآجلة وعقود المستقبليات وعقود المبادلات) وسنركز في هذه الورقة البحثية على عقودالمبادلات وعقود الخيارات.

- **عقود المبادلات : Swaps Contract**

وتسمى ايضاً (بعقود المقايضة) وهي عقود بين طرفين و تسعى لتبادل تيارين من المدفوعات أو التدفقات النقدية كتبادل العملات أو غير النقدية كما في حق ملكية أو أسهم عادية , سلع , عقارات...الخ على مدار مدة زمنية محددة وفقاً لشروط يتفق عليها أطراف العقد , وأن سبب تطور عمليات التبادل هو وجود المعايير والمقاييس المختلفة حسب قوة المؤسسة المالية وتصنيفها . (الشريدة,2016 :258)

وتنقسم عقود المبادلات إلى (عقود مبادلة العملات, عقود مبادلة سعر الفائدة , عقود مبادلة الملكية) . (الكندي,2019 :31)

- **عقود الخيارات :** وتنقسم الى قسمسين الأول وفق النوع و الثاني وفق موعد التنفيذ وكالاتي:
  - وفق النوع وينقسم الى: (مهيدات, 2012: 35)

- **خيار الشراء** : عقد بين بائع (محرر) الخيار ومشتري (حامل) الخيار، يتيح للمشتري شراء موجود معين في تاريخ التنفيذ أو قبله بسعر محدد مسبقا مع الحق في تنفيذ العقد من عدمه مقابل علاوة تدفع لبائع الخيار الملزم بتنفيذ العقد إذا رغب المشتري في ذلك.
- **خيار البيع** : عقد بين بائع (محرر) الخيار ومشتري (حامل) الخيار، يحق بموجبه لحامل الخيار بيع موجود معين في تاريخ التنفيذ أو قبله بسعر محدد مسبقا مع الحق في تنفيذ العقد من عدمه مقابل علاوة تدفع لمحرر الخيار الذي يلتزم بتنفيذ العقد اذا رغب المشتري في ذلك .

▪ وفق موعد التنفيذ وتقسم إلى أربع أنواع كالآتي : (قندوز,2017: 133)

- **الخيار الامريكي** : يعطي الحق لحامل الخيار في شراء أو بيع موجود معين بسعر متفق عليه مسبقا ، مع إمكانية تنفيذ العقد في أية لحظة زمنية وحتى قبل تاريخ تنفيذ عقد الخيار.
- **الخيار الاوربي** : يعطي الحق لحامل الخيار بشراء أو بيع موجود معين بسعر معين يُتفق عليه مسبقا، على ان يُنفذ العقد في تاريخ التنفيذ.
- **الخيار الاسيوي** : في هذه العقود ينظر الى متوسط السعر طوال مدة العقد لان هذه العقود تُحتسب تدفقاتها بالاعتماد على السعر المتوسط للموجود محل التعاقد . والذي يتم احتسابها على اصغر جزء من مدة الخيار .
- **خيارات برمودا** : عقود برمودا هي عقود تجمع بين خصائص الخيارات الامريكية والاوربية والتي تتعلق بتواريخ التنفيذ اذ ان هذه العقود لها تواريخ تنفيذ مختلفة قد تكون قبل تواريخ التنفيذ او عند تواريخ الاستحقاق.

وهنا لابدّ من معرفة مفهوم الوسيط (BROKER) الضامن لإتمام الصفقة والمرتبطة بتنفيذ عقود الخيارات والذي يعرف بالشخص الذي يمثل مؤسسة وساطة مسجلة في الأسواق المختلفة وغالبا ما تكون صناديق تحوط تابعة الى مصرف أو مجموعة مصارف والتي تتقاضى أجراً وترتب المعاملات التي تنطوي على شراء السلع المختلفة وبيعها وتكون ضامنة لانهاء الصفقة . (عجولي,2021 :116)

رابعاً: دور الهندسة المالية في إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي والحلول المقدمة لمواجهة المشاكل المالية في الموازنة العامة من خلال ما يلي:

1- تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل قيمة الدولار لتغطية العجز وتخفيض الإنفاق في الموازنة

يُعد التعامل بالعملات الأجنبية وأسعار صرفها من أهم المعوقات التي تواجه الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر على حركة الأسعار لما تشكله من مخاطر عليها . (الغانمي,2018 :138) ويعتبر سعر الصرف أحد أدوات إدارة مخاطر الموازنة وتغطية عجزها، إذ بالإمكان تخفيض أو رفع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى ومنها الدولار بناء على قرار حكومي ، وهي عملية صرف بين البنك المركزي والجمهور من خلال البنوك ، حيث بلغ متوسط نسبة المصروفات التشغيلية في الموازنة العامة 83% خلال مدة البحث من 2016 الى 2021.

(وزارة المالية /دائرة المحاسبة / قسم التوحيد لعام 2021/ https://mof.gov .iq), وبإمكان الحكومة العراقية أن تلجأ إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، مما يضيف إلى الموازنة العامة مبالغ أعلى مما تحصل عليه وزارة المالية في الوقت الحالي من خلال مبادلة الدولار بمبلغ أكبر من الدنانير، وبالتالي تقليل العجز في الموازنة من الرواتب واللوازم السلعية والخدمية وغيرها, وكلما زادت التخفيض زادت المبالغ التي يمكن الحصول عليها والتي ستنعكس لسد العجز الحاصل في الموازنة.

2- التحوط من زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية بإستخدام عقود الخيارات نوع (شراء خيار شراء/ خيار أمريكي)

أن التحوط من زيادة أسعار السلع الغذائية الاساسية التي تتعلق بالأمن الغذائي من خلال المحاصيل المتوفرة المعتمدة على الظروف المناخية والذي ينعكس على سلسلة الغذاء الاساسية والمشتقة منها والمستخدمة كأساس في الصناعة الغذائية وبالتالي تنعكس على الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الزراعي المولد للأمن الغذائي أي توجيه الإنفاق الحكومي (النفقات الحاكمة) بإتجاه تقوية وتدعيم الأمن الغذائي وبالتالي ضمان تحقيق إيرادات تسهم في الأمد البعيد في خفض النفقات الحاكمة حيث أن جزء كبير منها مخصص لدعم البطاقة التموينة التي تتضمن المواد الاساسية التي يحتاجها المواطن العراقي وهي القمح والرز والسكر والزيت , والتي تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في العالم نتيجة لإستعمالها بشكل رئيس في غذاء الإنسان, وقد بلغ متوسط ما ينتجه العراق من القمح والرز المحلي (3280204) و (122599) طن سنوياً على التوالي خلال مدة الدراسة من 2016 لغاية 2021 .(بيانات وزارة التجارة الشركة العامة لتجارة الحبوب, للمدة من 2016 لغاية2021, https://iraqsfsc.gov.iq .

ونتيجة لقلة الانتاج المحلي لهذه المواد فلابد من التوجه نحو الاستيراد لتعويض النقص الحاصل في الانتاج المحلي , وتعتبر عمليات الشراء لتلك المواد من السوق العالمي من أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الإستيراد في أي بلد ، فكل دولة لديها أسلوب خاص بها في شراء واختيار مجموعة من الطرائق والأدوات المختلفة لإتباعها , ونظراً للزيادات الأخيرة في تقلبات الأسعار الدولية الخاصة بالمحاصيل في المستقبل نتيجة لتغير المناخ من إرتفاع في درجات الحرارة وقلة تساقط الأمطار وتصحر , ينبغي رصد وتحليل أساسيات أسواق سلع المواد الاساسية المحلية والعالمية من أجل فهم السعر وتحديده والمخاطر التي تكتنف الإمدادات, وايجاد استراتيجيات لتخفيف المخاطر التي تكتنف إستيرادها لتحسين القدرة في مجال التنبؤ ليكون هناك فهم أفضل للإحتياجات من إستيرادات هذه السلع على المدى القصير و الطويل، ومن الوسائل التي تساعد على تحقيق ذلك الإستعمال الفعّال لعقود التحوط من الزيادة في أسعار هذه السلع.

ويرى الباحثون أنه يُمكن تخفيض الإنفاق في الموازنة من خلال هذه الأدوات , و توجيه فرق المبالغ المخفضة في قيمة الدينار العراقي الى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وقطاع النقل والمواصلات وغيرها من القطعات والمشاريع التي تدر إيرادات الى الخزينة العامة , كذلك بامكان وزارة التجارة استخدام ادوات الهندسه عن طريق دخولها كمشتري لهذه السلع عن طريق عقود (شراء خيار شراء / الخيار الأمريكي) ذلك للتحوط من مخاطر الزيادة في اسعار السلع الأساسية التي تؤثر على كمية المعروض منها في الاسواق العالمية والذي يتطلب توفير تخصيصات مالية أعلى من التخصيصات المتوقعة , حيث توفر الحكومة العراقية في الموازنة تخصيصات تسمى بـ(النفقات الحاكمة) لغرض توفيرالسلع الغذائية الأساسية (الرز والقمح والزيت والسكر) كإحدى مفردات البطاقة التموينية في نظام التوزيع العام وبالتالي تأمين هذه المواد كخزين استراتيجي والتحوط من زيادة أسعارها وتحقيق الأمن الغذائي.

خامسا : تخفيض الإنفاق الحكومي بإستخدام أدوات الهندسة المالية للمدة 2016–2021 , ويقسم الى مطلبين :

المطلب الأول : تحليل الواقع الفعلي لبيانات الموازنة في العراق من 2016–2021

1– النفقات العامة تقسم النفقات العامة في الموازنة الى نفقات جارية (التشغيلية) ونفقات إستثمارية, وكما مبين بالجدول (1).

الجدول (1) إجمالي النفقات العامة بشقيها الجاري والإستثماري للسنوات من 2016 ولغاية2021(مليون دينار عراقي)

السنة	(1) النفقات الجارية في الموازنة	(2) النفقات الإستثمارية في الموازنة	(3) إجمالي النفقات العامة في الموازنة (1+2)	(4) نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة(1÷3)	(5) نسبة النفقات الإستثمارية الى النفقات العامة (2÷3)
2016	51,173,425	15,894,008	67,067,433	%76	%24
2017	59,025,654	16,464,461	75,490,115	%78	%22
2018	67,052,856	13,820,332	80,873,188	%83	%17
2019	87,300,932	24,422,590	111,723,522	%78	%22
2020	72,873,537	3,208,905	76,082,442	%96	%4
2021	89,526,686	13,322,973	102,849,659	%87	%13

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة المحاسبة/قسم التوحيد 2021.

من الجدل (1) يلاحظ بأن النفقات العامة في الموازنة خلال مدة البحث (2016–2021) , بلغت عام 2016 (67,067,433) مليون د. ع. , ثم بدأت بالإرتفاع خلال الاعوام (2017 و2018 و2019 و2021) بمبالغ (75,490,115 و 80,873,188 و 111,723,522و102,849,659) مليون د. ع. على التوالي , عدا عام 2020 أنخفض المبلغ ليصل الى (76,082,442) مليون د.ع .

كذلك فإن إجمالي النفقات التشغيلية بإرتفاع متواصل من خلال التوسع في أبواب جديدة للنفقات وعلى حساب النفقات الإستثمارية حيث بلغ متوسط نسبتها (83%) بينما النفقات الإستثمارية هي بإنخفاض مستمر أمام النفقات التشغيلية بلغ متوسط نسبتها (17%) من النفقات الإجمالية خلال المدة من2016 لغاية2021.

2- النفقات الحاكمة : تتضمن النفقات التشغيلية نفقات حاكمة ويمكن وصفها بإنها الانفاق المتعلق بأساسيات الحياة الاساسية للمجتمع كونها ترتبط بالإنفاق المتعلق بالغذاء والدواء والطاقة.

ويبين الجدول رقم (2) مقارنة النفقات الحاكمة المخطط لها في الموازنة المتعلقة بالبطاقة التموينية الى إجمالي النفقات الفعلية للسلع الاساسية (القمح والرز والسكر والزيت) للسنوات 2016 – 2021.

الجدول (2) النفقات الحاكمة البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) للسنوات من 2016–2021(مليون د. ع.)

السنة	(1) تخصيصات النفقات الحاكمة /البطاقة التموينية	(2) * أجمالي النفقات الفعلية للسلع الاساسية (القمح والرز والسكر والزيت)
2016	2,470,000	1839226212
2017	1,693,000	1423166653
2018	1,500,000	1466759021
2019	1,500,000	2451872912
2020	* *	2447121430
2021	794,923	1731643687

الجدول من إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ قوانين الموازنة من 2016 لغاية 2021.

*** بيانات وزارة التجارة /الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب .**

**** لم يتم اقرار الموازنة عامي 2020 .**

يلاحظ من الجدول رقم (3) بأن تخصيصات النفقات الحاكمة للبطاقة التموينية في نظام التوزيع العام في الموازنة في إنخفاض مستمر خلال مدة الدراسة من 2016 لغاية 2021 إذ بلغت (2,470,000 , 1,693,000 , 1,500,000 , 1,500,000 , 794,923) مليون دينار عراقي على التوالي عدا عام 2020 لعدم إقرار قانون الموازنة .

بينما بلغت النفقات الفعلية للسلع الاساسية لنفس المدة من 2016 ولغاية 2021 (1839226212 , 1423166653, 1466759021, 2451872912, 2447121430, 1731643687) مليون دينار عراقي على التوالي.

ومما سبق يتبين :

- أن أجمالي النفقات العامة في الموازنة هي بإرتفاع مستمر خلال مدة البحث من 2016 لغاية2021.
- إن حجم الانفاق كان موجها نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الأنفاق الإستثماري وإن أثر ذلك أنعكس على الإيرادات التي ترفد الموازنة لقلة التخصيصات الموجه نحوالأنفاق الاستثماري الذي يولد ايرادات ترفد الموازنة .
- أن تخصيصات النفقات الحاكمة للبطاقة التموينية في نظام التوزيع العام في الموازنة بإنخفاض مستمر وهي لاتفي بمتطلبات تجهيز مفردات البطاقة التموينية الاساسية (القمح والرز والسكر والزيت) وتوزيعها على المواطنين لمدة (12) شهر خلال مدة الدراسة من 2016-2021 .

ويرى الباحثون أن على الحكومة التوجه نحو زيادة النفقات الإستثمارية وتوجيهها نحو مشاريع إستراتيجية في الداخل والتي إذا ما وجهت بشكل صحيح من الممكن أن تولد إيرادات جيدة للخزينة العامة للدولة , كذلك نرى بأن اللجؤ إلى التحوط كأحد تطبيقات الهندسة المالية لتوفير السلع الاساسية بأسعار أقل مقابل علاوة تتحملها الحكومة كأن تكون بنسبة 10% من التخصيصات الحاكمة المتاحة ضمن الموازنة لهذا البند وعدم الاعتماد على المناقصات أو الدعوات المباشرة أو عقود المشاركة فقط التي تعتمدها وزارة التجارة .

المطلب الثاني: تخفيض الانفاق الحكومي بإستعمال أدوات الهندسة المالية من 2016-2021.

تُعدُ أدوات الهندسة المالية من الأدوات المهمة في تخفيض الإنفاق والعجز في الموازنة , ومن الأدوات المهمة للهندسة المالية الأدوات التقليدية والأدوات المالية المستحدثة أو مايسمى بالمشتقات المالية , فضلاً عن آية أفكار وأساليب جديدة وإبداعية للهندسة المالية التي تسهم في في تخفيض الإنفاق .

وسنختار بعض من هذه الأساليب والأدوات لمعالجة العجز وتخفيض الإنفاق العام في الموازنة العامة وكالآتي:

1- تخفيض قيمة الدينار العراقي أما قيمة الدولار لتغطية العجز وتخفيض الإنفاق في الموازنة . (الأداة مبادلة بين عملتين).

ويتم ذلك من خلال تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار على عدة مراحل, ويهدف هذا الإجراء إلى تغطية العجز وتقليل الإنفاق في الموازنة العامة حيث بلغ سعر الصرف إلى 1182 دينار عراقي لكل دولار للمدة من 2016 إلى 2020, وفي عام 2021 تم تغيير سعر الصرف وتثبيته في قانون الموازنة إلى 1450 ديناراً للدولار الواحد.

ولحساب مدى تأثير التغير في سعر الصرف على الموازنة في تغطية العجز يمكن ملاحظة ذلك من الجدول (3) والذي يبين فرق عوائد النفط بين سعر الصرف الرسمي والتغير التدريجي بسعر الصرف المفترض للدينار العراقي أمام الدولار خلال مدة البحث , فالنتيجة الفارقة أذا كانت (موجبة) تعني أن هناك وفرة بإعتماد سعر الصرف المقترح واذا كانت النتيجة (سالبة) فتعني كان لابد في حينها من تعديل سعر الصرف للأستفادة من مزايا فارق السعر.

الجدول (3) جدول يبين فرق عوائد النفط بين سعر الصرف الرسمي والسعر المفترض (مليون دينارعراقي)

السنوات	(1)* عوائد النفط بالدينار العراقي	(2)** سعر الصرف الرسمي	(3) عوائد النفط بالدولار (1÷2)	(4) سعر الصرف المفترض للدينار مقابل الدولار	(5) عوائد النفط بسعر الدولارالمفترض (3×4)	(6) فرق المبلغ بين السعرالرسمي والسعر المفترض(5-1)
2015	64,609,399	1182	54,661	1182	64,609,399	0
2016	46,249,617	1182	39,128	1200	46,953,600	703,983
2017	65,496,777	1182	55.412	1250	69,265,000	3,768,223
2018	96,062,936	1182	81,271	1300	105,652,300	9,589,364
2019	99,490,603	1182	84,171	1350	113,630,850	14,140,247
2020	55,954,671	1182	47,339	1400	66,274,600	10,319,929
2021	95,270,298	1450	65,703	1450	95,270,298	0

*االجدول من إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة /2021.

** موقع البنك المركزي / نافذة بيع العملة أسعار الدولار . https://www.cbi.iq/currency_auction

يتضح من الجدول (3) بأن نتيجة الفرق كانت موجبة للسنوات عينة البحث من 2016 لغاية 2021, وتم أخذ مبالغ سنة 2015 لغرض المقارنة , وعليه فإن فرق العوائد المتحققة من تغير سعر الصرف سينعكس بدوره الى تغطية العجز وعدم اللجوء الى الإقتراض الذي يحمل الموازنة أعباء كلف تسديد الدّين والتي بلغت (14,831,534) مليون دينار عراقي خلال مدة البحث وبمتوسط بلغ (2,471,922) مليون دينار عراقي سنوياً وكما واضح في الجدول (4).

الجدول (4) إجمالي الفوائد السنوية المترتبة على الدّين الداخلي والخارجي للسنوات من 2015 لغاية 2022(مليون دينار عراقي)

السنوات	(1) الفوائد السنوية للدّين الداخلي	(2)* الفوائد السنوية للدّين الخارجي	إجمالي كلف الدّين (1+2)
2016	557,950	612,276	1,170,226
2017	1,510,360	778,938	2,289,298
2018	2,054,030	1,134,720	3,188,750
2019	1,343,940	1,101,624	2,445,564
2020	1,073,930	1,008,246	2,082,176
2021	3,182,520	473,000	3,655,520
المجموع	9,722,730	5,108,804	14,831,534

الجدول إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة المالية/ دائرة الدّين العام 2021.

وبالتالي تخفيض الإنفاق بشقية الجاري الاستثماري بمقدار فرق العوائد المتحققة وكما مبين في الجدول رقم (5).

الجدول(5)جدول يبين انخفاض أجمالي الإنفاق الكلي الجاري والاستثماري مقارنة بفرق العوائد المتحققة من تغير سعر الصرف

السنوات	(1)* فرق المبلغ بين السعر الرسمي والسعر المفترض	(2)*** حجم الانفاق الكلي والجاري والاستثماري	(3) أنخفاض حجم الإنفاق الكلي الجاري والاستثماري(2-1)	(4) نسبة الانخفاض في اجمالي النفقات (1÷2)
2016	703,983	67,067,433	66,363,450	%1.05
2017	3,768,223	75,490,115	71,721,892	%4.99
2018	9,589,364	80,873,188	71,283,824	%11.86
2019	14,140,247	111,723,522	97,583,275	%12.66
2020	10,319,929	76,082,442	65,762,513	%13.56
2021	0	102,849,659	102,849,659	%0.00

الجدول من إعداد الباحثين / * من الجدول (3). / ** من الجدول (1)

مما سبق يتبين الآتي:

أ- إن خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وبشكل تدريجيأسهم وبشكل مباشر في تغطية جزءاً من العجز وتخفيض الإنفاق للسنوات من 2016 ولغاية 2021 والتي بلغت (703,983 و 3,768,223 و9,589,364 و 14,140,247 و 10,319,929) مليون د.ع . على التوالي , بحيث كلما تم تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار كلما زاد مبلغ التغطية في سد العجز وتخفيض الإنفاق والعكس صحيح.

ب- أن فرق العوائد المتحققة من التغير التدريجي بتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أدى إلى تغطية مبالغ كلف الدّين وبالتالي إنعكس التخفضيض على الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وبلغت نسبة التخفيض خلال مدة البحث من 2016 ولغاية 2021 (1.05% و4.99% و11.86% و12.66% و13.56% و4.53%) على التوالي وبنسبة تخفيض متوسطها 6.08%.

ت- أن خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار يساهم في حماية المنتج الوطني ومنافسته للمنتجات المستوردة , في حال وجود قاعدة إنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص و المحافظة على دورة رأس المال داخل البلد , وتحتاج تشغيل الآلاف من الموظفي والعمال وبالتالي تقليل مستوى البطالة في البلد.

2- **إستخدام التحوط كأحد تطبيقات الهندسة المالية للحد من إرتفاع أسعار السلع الاساسية**

للتحوط من إرتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة في نظام التوزيع العام للبطاقة التموينة لابد من معرفة كميات الإنتاج المحلي في تحقيق الإكتفاء الذاتي لمفردات البطاقة التموينة , ويوضح الجدول (6) كميات القمح والرز للسنوات من 2016 – 2021.

جدول رقم (6) كميات القمح والرز المحلي للسنوات من 2016 –2021

السنوات	القمح (الحنطة المحلية) الكمية / طن	الرز (الشلب) الكمية / طن
2016	2993933	201993
2017	2379466	54453
2018	2306180	43057
2019	4747292	104698
2020	5024892	3041
2021	3356101	259889
المجموع	20807864 طن	667131 طن

الجدول من إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات وزارة التجارة/ الشركة العامة لتجارة الحبوب /2021 / https://grainb.iq /

يلاحظ من الجدول (6) الآتي :

أن متوسط الكمية المنتجة محلياً من السلعة = إجمالي الكمية المنتجة خلال مدة الدراسة ÷ عدد السنوات.

متوسط الكمية المنتجة محلياً من القمح =20807864 طن ÷ 6 سنوات = 3467977 طن

متوسط الكمية المنتجة محلياً من الرز(الشلب) = 667131 طن ÷ 6 سنوات =111188 طن

أي أن متوسط ما ينتجه العراق من القمح والرز المحلي سنوياً بلغ (3467977) طن و (111188) طن على التوالي .

وبما أن هذه الكميات من السلع الأساسية لا تكفي لسد الحاجة الفعلية لتجهيز مفردات البطاقة التموينية فيتم اللجؤ لإستيراد كميات إضافية لسد النقص الحاصل فيها , وكما موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) كميات (القمح والرز والسكر والزيت) المستورد للسنوات من 2016 –2021

السنوات	القمح المستورد* الكمية / طن	الرز المستورد* الكمية / طن	السكر المستورد** الكمية / طن	الزيت المستورد** الكمية / طن
2016	152500	366061	604916	63000
2017	257206	307546	553000	100000
2018	1548586	798563	525000	271196
2019	419416	759619	631124	287468
2020	0 لايوجد استيراد بسبب جائحة كورونا	0 لايوجد استيراد لتوفر المحصول المحلي	282840	123126
2021	157000	120000	240560	82000
المجموع	2534708 طن	2351789 طن	2837440 طن	926790 طن

* الجدول من إعداد الباحثين إستناداً الى بيانات / وزارة التجارة/ الشركة العامة لتجارة الحبوب / قسم الاستيراد/2021

**وزارة التجار/ الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الاستيراد/2021/ https://iraqsfsc.gov.iq

يلاحظ من الجدول (7) الآتي :

أن متوسط الكمية المستوردة من السلعة = إجمالي الكمية المستوردة خلال مدة الدراسة ÷ عدد السنوات .

متوسط الكمية المستوردة من القمح =2534708 طن ÷ 6 سنوات =422451 طن سنوياً

متوسط الكمية المستوردة من الرز = 2351789 طن ÷ 6سنوات =391964 طن سنوياً

متوسط الكمية المستوردة من السكر = 2837440 طن ÷ 6سنوات =472906 طن سنوياً

متوسط الكمية المستوردة من الزيت = 926790 طن ÷ 6سنوات = 154465 طن سنوياً

وعليه فأن انتاج العراق من القمح المحلي بلغ (20807864) طن خلال مدة الدراسة وبمتوسط سنوي (3467977) طن , والإستيراد خلال نفس المدة (2534708) طن وبمتوسط سنوي (422451) طن , وبلغ انتاجه من الرز المحلي (667131) طن وبمتوسط سنوي (111188) طن , وبلغ استيراده من مادة الرز خلال نفس المدة (2351789) طن وبمتوسط سنوي (391964) طن , أما بالنسبة لمادة السكر بلغت الاستيرادات من هذه المادة (2837440) طن خلال مدة الدراسة وبمتوسط سنوي (472906) طن سنوياً, أما مادة الزيت بلغت إستيراداتها (926790) طن لنفس المدة وبمتوسط سنوي (154465) طن سنوياً , وكانت وزارة التجارة تتعاقد مع الشركات المحلية التي تستور المادة الخام الأولية من مناشئ عالمية كالبرازيل وتايلند وغيرها من الدول ويتم معالجتها في مصانع هذه الشركات وحسب المواصفة العراقية ليكون انتاج محلي لتشجيع الاستثمار وتعفى هذه الشركات من الضرائب والرسوم الكمركية لمدة 15 سنة بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 , على الرغم من وجود مصانع عملاقة تعود ملكيتها الى الدولة معظمها متوقف بعد عام 2003 كمصنع السكر في ميسان والبنجر السكري في نينوى, وبالتالي فإن معظم المادة الأولية لصناعة السكر والزيت هي مادة مستورة على صعيد المصانع الحكومية أو مصانع القطاع الخاص .

وبما أن الإنتاج المحلي لايكفي لسد حاجة المواطن وتأمين السلة الغذائية المتمثلة بمفردات البطاقة التموينة نتيجة الظروف الجوية من أرتفاع في درجات الحرار وقلة المياة والجفاف والتصحر الناتجة عن ذلك , وعليه فأن التوجة الى تغير أو تنويع الآلية المعتمدة من قبل وزارة التجارة والمتمثلة بالمناقصات أو الدعوات المباشرة أو عقود المشاركة الى التوجة نحو أبرام عقود من خلال مشتقات الهندسة المالية المتمثلة بعقود الخيارات (شراء خيار شراء/ الحيار الأمريكي) للتحوط من مخاطر إرتفاع أسعار السلع الاساسية لتخفيض الخسائر الناتجة عن استيراد مواد البطاقة التموينية وايضاً التخلص من الرداءة بالنوعية , فأن الدخول بإلتزامات مستقبلية لتجهيز كميات من السلع الاساسية لنظام البطاقة التموينية وبأسعار معلومة عبر وسيط

مالي(BROKER) يعمل في سوق المشتقات العالمية (سوق موازي لبورصة السلع) وغالباما تكون صناديق تحوط تابعة الى مصرف أو مجموعة مصارف وكما وضحناها في الجانب النظري , لذلك سنأخذ حالات عملية لمفردات البطاقة التموينية (القمح الرز السكر والزيت) خلال موسم زراعي معين .

وسنختار مادة السكر للموسم الزراعي 2021/2020 لاثبات الآلية الجديدة عن طريق عقود (شراء خيار شراء / الخيار الأمريكي) للتحوط من مخاطر إرتفاع الاسعار وتقليل الخسائر الناتجة عن الاستيراد بدلاً من الآلية المتبعة حالياً من قبل وزارة التجارة , فكلما إنخفض سعر السكر ستكون هناك فائدة تعود على الموازنة بتخفيض ذلك الانفاق والعكس صحيح وهذا ينطبق على بقية مفردات البطاقة التموينية الاخرى (القمح والرز والزيت).

السلعة : مادة السكر

بما أن العراق يحتاج الى كمية من مادة السكر متوسطها (472906) طن سنوياً إعتماداً على نتائج الجدول رقم (7) , سنقوم بمقارنة أسعار الطن الواحد من السكر المستورد والمتعاقد عليه من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية عن طريق المناقصات مع الشركات للموسم 2021/2020 بأسعار السكر في السوق العالمي للمدة نفسها,(أسعار السكر العالمية للسنوات من 2016 لغاية 2021) https://sa.investing.com/commodities/london-sugar -historical-data , ولتعذر الحصول على تأريخ التعاقدات من الشركة على المستوى اليومي بشكل دقيق فإن التوصل الى فوارق الأسعار تكون نتائجه أقرب إلى الدقة فيما لو تم ذلك , وسنأخذ حالة عملية كالآتي:

على الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية أن تقوم بدراسة الأسعار قبل مدة للتأمل في مسار إتجاه السعر صعوداً أو نزولاً , حيث كان سعر السكر في بداية الشهر الاخير وتحديداً في 2020/12/1 أقل من ($400) أذ بلغ سعره ($398) , تم بداء متذبذباً بين أرتفاع وانخفاض ليعود الى الإرتفاع وصولاً إلى ($420) بتاريخ 2020/12/31 , وفي عام 2021 أستمر السعر بالارتفاع حيث بلغ سعر السكر ($430) في 2021/3/30 ومن خلال هذا التأمل نجد أنه وخلال دراسة الأسعار في الربع الأول من سنة 2021 نجد أن الأسعار في إتجاه الصعود بشكل تدريجي على الرغم من التذبذب في الاسعار.

هنا تقوم الشركة بالتعاقد لشراء عقد خيار تنفيذ الشراء في 2021/3/30 عندما بدأ السعر بالصعود وصولاً الى سعر ($430) للطن الواحد , بعقد لمدة أجلها (9) أشهر أي لغاية 2021/12/30 والذي يعني بإمكان الشركة تنفيذ حق شراء الخيار أو عدم تنفيذه مقابل دفع علاوة خلال تلك المدة , ونقوم بإستخراج مبلغ العلاوة ونقطة التعادل كالتالي :

$430 سعر الطن ×١٠% سعر الخيار = $43 مبلغ العلاوة للخيار

430 + 43= 473 دولار سعر الطن والذي يمثل نقطة التعادل (Break Even) بإستخدام إجراءات التحوط.

1- في حالة انخفاض الاسعار دون مستوى التنفيذ فان الشركة لا تنفذ الخيار وان أقصى خسارة ممكن ان تتحملها الشركة هو مبلغ العلاوة البالغ ($ 43) للطن الواحد فقط .

2- في حال ارتفاع مستوى الاسعار فوق نقطة التعادل فان الشركة ستنفذ الخيار وان العائد الذي سوف تحققه غير محدد و تكون أمام عدة أستراتيجيات لتنفيذ حق خيار تنفيذ شراء ومنها الآتي :

أ- إذا رغبت الشركة بتنفيذ حق الخيار في2021/9/30, عندما كان سعر طن السكر ($513).

$ 473 يمثل نقطة التعادل بشراء خيار تنفيذ الشراء

$513 سعر تنفيذ الشراء

$513 – $ 473 = $ 40 ربح الطن الواحد من تنفيذ عقد خيار شراء

$40 × 472906 طن = $ 18,916,240 سنوياً

وهو المبلغ الذي يتم تخفيضه وتوفيرة من قبل الشركة , والذي يعادل (24,969,436,800) اربع وعشرون مليار دينار عراقي سنوياً تقريباً.

ولإحتساب الفرق بين الطريقتين و التحقق من ذلك كالآتي :

472906 طن × 513 = 242,600,778 $ الشراء بدون تطبيق إجراءات التحوط

472906 طن × 473 = $223,684,538 الشراء مع تطبيق إجراءات التحوط

242,600,778 $ − $223,684,538 = 18,916,240 $ سنوياً

وهو نفس المبلغ الذي تم تخفيضه وتوفيرة فيما لو تم التعاقد على وفق هذه الاستراتيجية , والذي يعادل (24,969,436,800)اربع وعشرون مليار دينار عراقي سنوياً تقريباً.

ب- إذا رغبت الشركة بتنفيذ حق الخيار في2021/10/27 , عندما كان سعر طن السكر (518$) .

473 $ يمثل نقطة التعادل بشراء خيار تنفيذ الشراء

518 $ سعر تنفيذ الشراء

$518 − $473 = $45 ربح الطن الواحد من تنفيذ عقد خيار شراء

45 × 472906 طن = 21,280,770دولار سنوياً

وهو المبلغ الذي يتم تخفيضه وتوفيرة من قبل الشركة , والذي يعادل (28,090,616,400) ثمانية وعشرون مليار دينار عراقي سنوياً تقريباً.

ولإحتساب الفرق بين الطريقتين و التحقق من ذلك كالآتي :

472906 طن × 518 = 244,965,308 $ الشراء بدون تطبيق إجراءات التحوط

472906 طن × 473 = $223,684,538 الشراء مع تطبيق إجراءات التحوط

244,965,308 $ − $223,684,538 = 21,280,770دولار سنوياً

وهو نفس المبلغ الذي تم تخفيضه وتوفيرة فيما لو تم التعاقد على وفق هذه الاستراتيجية , والذي يعادل (28,090,616,400) ثمانية وعشرون مليار دينار عراقي سنوياً تقريباً.

مما سبق نستنتج :

1-تلجأ وزارة التجارة الشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الى استيراد المواد الأساسية من (القمح والرز والسكر والزيت) لتجهيز مفردات البطاقة التموينية وذلك لعدم كفاية المنتج المحلي في سدة الحاجة نتيجة الظروف الجوية من أرتفاع في درجات الحرار وقلة المياة والجفاف والتصحر الناتجة عن ذلك , حيث بلغت الكميات المنتجة محلياً من القمح والرز ما متوسطه السنوي من القمح والرز المحلي بلغ (3280204) طن (122599) طن على التوالي , أما الكميات المستوردة منها فقد بلغت (37385 و508023 و527490 و527490) طن سنوياً على التوالي.

2-تتعاقد وزارة التجارة من طريق وسطاء(الشركات المحلية الاستثمارية) لتجهيزها بمفردات البطاقة التموينية بغرض تشجيع الاستثمار و معظم هذه الشركات معفي من الضرائب والرسوم الكمركية لمدة 15 سنة بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 .

3-إن معظم المواد الأولية من مادتي السكر والزيت هي مواد مستوردة من قبل شركات القطاع الخاص من أوكرانيا والبرازيل وليس انتاجاً محلياً وبالتالي إستفادة هذه الشركات من الاعفاءات التي تضمنها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 , فضلاً عن العمولات التي تتقاضها من خلال التعاقد مع وزارة التجارة.

4-أن إهمال المصانع العملاقة التي تعود ملكيتها للدولة والمتوقفة بعد عام 2003 كمصنع السكر في ميسان والبنجر السكري في نينوى اسهم بزيادة الانفاق على السلع المستوردة , وكان الأولى إعاد تأهيلها وعودتها الى العمل من خلال تجديد وتطوير خطوط الإنتاج فيها والتي تسهم في تخفيض الانفاق فضلاً عن الغاء كلف عمولات الوسطاء .

5-أن الاعتماد على أسلوب المناقصات أو الدعوات المباشرة أو عقود المشاركة أدى الى إرتفاع اسعار السلع المستوردة من مفردات البطاقة التموينية وتكبدالشركة العامة لتجارة الحبوب خسائر كبيرة فضلاً عن كلف الوساطة المضافة والرداءة بالنوعية وبالتالي هدر كبيرفي الاموال وعدم ترشيد الانفاق أو تخفيضه .

6-بلغ ماتم توفيره وتخفيضه وحسب الألية الجديدة من خلال التحوط من الزيادة في أسعار استيراد المواد الأساسية لمادتي السكر والقمح في حال تنفيذ عقود الخيارات 12,554,262$ سنوياً و 77,948,976 $ سنوياً على التوالي عند التنفيذ بالسعر الأول النوذج (أ) , وبلغ 25,214,022 دولار سنوياً 96,267,920 $ سنوياً على التوالي عند التنفيذ بالسعر الثاني النموذج (ب) .

وعليه فإن تخفيض قيم الدينار العراقي أمام الدولار , فضلاً عن التحوط من تقلبات زيادة أسعار إستيراد المواد الغذائية الاساسية لمفردات اللبطاقة التموينية (القمح والرز والسكر والزيت) بإستخدام أدوات الهندسة المالية إسهم في تخفيض الإنفاق وهو أثبات لفرضيات البحث.

سابعـاً: الخـــاتمـــة

1- الإستنتاجات

أ- أن إستخدام أساليب وأفكار وأدوات الهندسة المالية يسهم في إيجاد حلول للمشكلات المالية والتي تتمثل في خفض إنفاق الموازنة وإدارة مخاطرها بشكل جيد.

ب- خلال المدة المدروسة سجلت أرتفاعاً بالنفقات العامة وبالخصوص النفقات التشغيلية بالمقارنة مع النفقات الإستثمارية أذ سجلت متوسط نسبة الإنفاق التشغيلي (83%) مقابل (17%) للإنفاق الإستثماري من إجمالي النفقات.

ت- أن تخصيصات النفقات الحاكمة للبطاقة التموينية في نظام التوزيع العام في الموازنة بإنخفاض مستمر وهي لاتفي بمتطلبات تجهيز مفردات البطاقة التموينية الاساسية (القمح والرز والسكر والزيت) وتوزيعها على المواطنين لمدة (12) شهر.

ث- أن فرق العوائد المتحققة من التغير التدريجي بتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أدى إلى تغطية مبالغ الدّين والذي إنعكس بدوره على تخفيض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بنسبة متوسطها 6.08% سنوياً.

ج-أن إستخدام تطبيقات الهندسة المالية كالتحوط من زيادة أسعار السلع الأساسية من خلال (عقود الخيارات / الخيار الأمريكي) أسهم في تخفيض أسعار السلع الاساسية المستوردة , وأن فرق المبلغ المخفض ينعكس في توفير كميات أكبر من هذه السلع .

ح-أن إهمال المصانع العملاقة التي تعود ملكيتها للدولة والمتوقفة بعد عام 2003 كمصنع السكر في ميسان والبنجر السكري في نينوى اسهم بزيادة الانفاق على السلع المستوردة .

خ-أن الاعتماد على أسلوب المناقصات أو الدعوات المباشرة أو عقود المشاركة أدى الى إرتفاع اسعار السلع المستوردة من مفردات البطاقة التموينية وتكبد الشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية خسائر كبيرة فضلاً عن كلف الوساطة المضافة والرداءة بالنوعية وبالتالي هدر كبيرفي الاموال وعدم ترشيد الانفاق أو تخفيضه .

2- التوصيات:

أ- العمل على إيجاد طرائق لمعالجة الضعف المتأتية في تطبيق موازنة البنود وتوفير البيئة المناسبة في وزارة المالية من خلال تنفيذ إستراتيجيات جديدة كأدوات وأساليب الهندسة المالية ويكون ذلك نهجاً في إستراتيجيتها لتلافي الهدر والإسراف وتخفيض الإنفاق وإدارة مخاطر الموازنة بشكل جيد.

ب- ينبغي اللجوء إلى أساليب الهندسة المالية مثل (سعر الصرف) والذي اثمر عن خفض الإنفاق وبالتالي ساهم في حماية المنتج وعزز المنافسة للمنتج الوطني على حساب المستورد.

ت- ينبغي على الحكومة العراقية ومن خلال وزارة التجارة اللجوء الى أساليب الهندسة المالية (اسلوب التحوط) باللجوء إلى عقود الخيارات/ الخيار الامريكي لإستيراد السلع الأساسية من مفردات البطاقة التموينية في نظام التوزيع العام , وتنويع أوتغير الآلية المعتمدة والمتمثلة بالمناقصات والدعوات المباشرة وعقود المشاركة بما يسهم في تخفيض الإنفاق وتحقيق الأمن الغذائي.

ث- ويجب أن يكون هناك نهج قوي للمشتريات مصمم لتخفيف المخاطر التي تكتنف إستيراد السلع الغذائية الأساسية لمفردات البطاقة التموينية(الرز والقمح والزيت والسكر), لتحسين القدرة في مجال التنبؤ وذلك ليكون هناك فهم أفضل للإحتياجات من إستيرادات هذه السلع على المدى القصير و الطويل.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1- بدري, ياسر محمد طه,(2019)," أثر تطبيق موازنة البرامج على تقويم وتطوير الأداء المالي بأجهزة الدولة ". إطروحة دكتوراه في محاسبة التكاليف , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا.

2- تيطري , عبد الحكيم,(2014) " إستخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية " . ماجستير في علوم التسيير إختصاص مالية , كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعه أم البواقي , الجزائر.

3- سليا,ابو عناني وأيمن بن الذيب,(2022) "دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة " ماستر في المحاسبة ,جامعة محمد البشيرالابراهيم .

4- الشريدة , ندى عبد القادر عبد الستار,(2016) " توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة". مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد الثالث عشر, العدد(40).

5- عبد القادر,لحسين و جميلة الجوزي, (2017)" حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية- مدخل تحليلي للفترة 2009-2013" مجلةالإقتصاد الجديد العدد 16 المجلد1.

6- عجولي , خالد ,(2021) "دور الوسطاء الماليين في تطوير الأسواق المالية الاسلامية" مجلة دراسات اقتصادية المجلد 15, العدد 3.

7- الغانمي ,علاء رضا مهدي,(2018)" مدى تحقق متطلبات الإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط لأسعار الصرف ". ماجستير علوم في المحاسبة , كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة كربلاء.

8- قندوز, عبد الكريم,(2017) "الخيارات, المستقبليات المشتقات المالية الأخرى" الطبعة الأولى , إصدار إي-كتب , لندن .

9- الكندي , حسين هادي عباس,(2019) " إستخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر". ماجستير في العلوم المالية والمصرفية , كليه الإدارة والإقتصاد جامعة القادسية.

10- مريم , سرارمة,(2012) " دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008". ماجستير في العلوم المالية , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , جامعة متنوري قسطينة.

11- المهايني, محمد خالد,(2013) " المالية العامة " ,الدورة التحضيرية للمعهد الوطني للإدارة العامة محاضرات في المالية العامة .

12- مهيدات , محمود فهد,(2012) "عقود الخيارات ودورها في الأزمة المالية من منظور الإقتصاد الاسلامي" الطبعة الاولى دار أمواج للنشر والتوزيع.

13- موقع البنك المركزي/ نافذة بيع العملة أسعار الدولار. https://www.cbi.iq/currency_auction

14- يونس, نجاة محمد مرعى,(2019) " أثر تطبيق الهندسة المالية على ترشيد قرارات المستثمرين" مجلة الفكر المحاسبى جامعة عين شمس , المقالة 9، المجلد 23، العدد (4).

15- وزارة المالية /دائرة المحاسبة / قسم التوحيد لعام /2021. https://mof.gov .iq

16- وزارة التجارة /الشركة العامة لتجارة الحبوب للمدة من 2016 لغاية2021. https://grainb.iq

17- وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية البيانات من 2016-2021,https://iraqsfsc.gov.iq

18- بيانات أسعار السكر العالمية للسنوات من 2016 لغاية 2021. - https://sa.investing.com/commodities/london-sugar historical-data

19- موقع البنك المركزي / نافذة بيع العملة أسعار الدولار . https://www.cbi.iq/currency_auction

ثانياً : المصادر الأجنبية

20- John. D. Finnerty, (2014). "Financial engineering in corporate finance: An overview". Financial management, , 14-33.

21- Kuba, A. K. M., Al-Mahdi, M. A., & Al-attar, H. A. (2022)." THE IMPACT OF FINANCIAL ENGINEERING INNOVATIONS AND THEIR ROLE IN REDUCING THE FINANCIAL DISTRESS OF INDUSTRIAL COMPANIES". World Economics and Finance Bulletin, 13, 96-111

22- McDonald., Robert L, (2013), " Derivatives Markets " , 3th ed Pearson Education .

23- Shabalala, M. P. (2005). "Budget allocation and expenditure patterns of government with specific reference to government communication and information system (GCIS) for the period 1998-2001 (Doctoral dissertation", University of South Africa, Pretoria), P 16.